

معاهدة تسليم المجرمين

بين

العراق وتركيا

وقع عليها في آقرة في ٩ كانون الثاني ١٩٣٢

A.B.B. LIBRARY

Extra ditte

معاهدة تسليم المجرمين

بين

العراق وتركيا

وقع عليها في آخرة في ٩ كانون الثاني ١٩٣٢

نشرتها وزارة الخارجية

(د.خ. / ١٤ / ٣٢)

48473

بغداد

مطبعة الحكومة

١٩٣٢

Cons. Sept. 1935

L.S. R.





معاهدة تسليم المجرمين بين مملكة العراق والجمهورية التركية

صاحب الجلالة ملك العراق

من الجهة الواحدة

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

من الجهة الاخرى

رغبة منهما في عقد معاهدة لتنظيم تسليم المجرمين عينا :-

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الفخامة الفريق نوري باشا المعيد رئيس مجلس

وزراء العراق وحامل وسام الرافدين من الدرجة الثانية .

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

صاحب المعالي مصطفى شرف بك وزير الاقتصاد

لحكومة الجمهورية التركية ونائب بوردور

مندوبين مفوضين وبعد ان قدم كل منهما اوراق تفويضه انى الآخر

ووجدها صحيحة ومطابقة للاصول اتفقا على ما يأتى :-

المادة الاولى

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لاحكام هذه المعاهدة تعهدا متقابلا بتسليم جميع الاشخاص الذين هم رهن التعقيب او المحكوم عليهم من قبل السلطات العدلية العائدة الى كل منهما والموجودين في بلاد الاخر .

وقد تقرر ان يستثنى من التسليم رعايا كل من الطرفين المتعاقدين وان

يكون تسليم الرعايا الاجانب منوطا باختيار الدولة المطلوب منها التسليم .

لا يجوز طلب التسليم الا في حالة اجراء التعقيب او الحكم عن جريمة ارتكبت خارج اراضي الدولة المطلوب منها التسليم .

المادة الثانية

اذا طلب تسليم شخص اجريت بحقه التعقيبات او صدر عليه حكم فلا يجري التسليم ما لم يكن الفعل المسند اليه كجريمة معاقبا عليه بموجب قوانين البلادين بعقوبة لا تقل عن الحبس لسنة واحدة او بعقوبة اشد .

واذا وقع طلب التسليم لتنفيذ حكم اصبح قضية محكمة فلا يمنح ما لم يكن المجرم قد حكم عليه نهائيا بالحبس لمدة تزيد عن الستة اشهر عن فعل معاقب عليه بموجب قوانين البلادين بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة او بعقوبة اشد .

المادة الثالثة

يمنح طلب التسليم في حالتي الشروع او الاشتراك ايضا مهما كان شكلهما او نوعهما على ان يكون الشروع او الاشتراك معاقبا عليهما في قوانين الدولة الطالبة والدولة المطلوب منها التسليم وفقا لاحكام المادة الثانية .

المادة الرابعة

لا يمنح طلب التسليم في الاحوال الآتية :-

- (أ) الجرائم السياسية والافعال المرتبطة بها .
- (ب) الجرائم العسكرية والافعال المرتبطة بها .
- (ج) جرائم المطبوعات .
- (د) الجرائم التي لا يمكن اجراء التعقيب فيها الا بشكوى الشخص المتضرر والتي يجب فيها ايقاف التعقيبات بناء على تنازل هذا الشخص .
- (هـ) اذا كان الشخص المطلوب تسليمه معقبا عن جريمة مضى عليها مرور الزمن او سقطت بموجب قوانين الدولة الطالبة

التسليم او قوانين الدولة المطلوب منها او قوانين الدولة التي ارتكب الجرم فيها .

(و) اذا كان الشخص المطلوب تسليمه معقبا في بلاد الدولة المطلوب منها عن الفعل ذاته وكذلك فيما اذا كان قد تبين نهائيا عدم صلته بالدعوى او حكم عليه او برىء او تقرر عدم مسؤوليته عن الجريمة ذاتها .

(ز) اذا كانت سلطات الدولة المطلوب منها التسليم ذات صلاحية حسب قوانين تلك الدولة للحكم في الجريمة .

(ح) اذا ارتكب الجرم في اراضي دولة نالثة وقوانين الطرف المطلوب منه التسليم لا تسمح بالتعقيب عن جرم كهذا ارتكب في بلاد اجنبية .

لا يعتبر جرما سياسيا ولا فعلا مرتبطا بجرم كهذا :-

(١) كل جريمة ارتكبت ضد شخص رئيس الدولة او افراد أسرته .

(٢) جريمة القتل المرتكبة ضد شخص رئيس الحكومة او الشروع او الاشتراك في هذه الجريمة .

(٣) قطع الطرق وافعال القسوة والسرقه المصحوبة بقسوة مهما كان القصد من هذه الاعمال .

المادة الخامسة

يجب دائما طلب تسليم المجرمين بالطريق الدبلوماسي .

المادة السادسة

ان تقدير ماهية الافعال في الاحوال التي لايجري فيها التسليم والميينة

في المادة الرابعة يعود منحصر الى الدولة المطلوب منها التسليم .

اتفق المتعاقدان مهما كانت الاصول الواجبة الاتباع في تدقيق طلبات

التسليم على ان رفض طلب التسليم عن جريمة سياسية لا يمكن تقريره الا

من قبل محكمة ذات صلاحية عينتها الدولة المطلوب منها التسليم .

المادة السابعة

(١) يجب ان يكون طلب تسليم المظنون او المتهم مصحوبا بالاوراق الآتية :-

(أ) امر بالتوقيف او القاء القبض صادر من سلطة عدلية ذات اختصاص .

(ب) ورقة تبين نوع الجريمة ونص القانون المطبق على الجرم المبحوث عنه .

(ج) بيان مفصل على قدر الامكان او ورقة هوية يتضمنان هوية واوصاف المظنون او المتهم .

(د) اوراق الافادات المصدقة من قبل الحاكم الذي اجرى التحقيق في القضية ان وجدت .

(٢) اذا كان طلب التسليم خاصا بشخص قد حكم عليه غيابيا او في حالة التمرد فيكون طلب التسليم مصحوبا بالاوراق المذكورة في الفقرة السابقة مع اضافة خلاصة الحكم ومواد القانون التي بني عليها الحكم .

(٣) اذا كان طلب التسليم خاصا بشخص محكوم عليه بحكم صدر في حضوره فيجب ان يكون طلب التسليم مصحوبا بما يأتي من الاوراق :-
(أ) نسخة من الحكم .

(ب) بيان مفصل على قدر الامكان بهوية الشخص المحكوم او ورقة هوية .

(ج) نسخة من نص القانون المبني عليه الحكم .

(د) وثيقة من سلطة ذات اختصاص تتضمن ان الحكم لازم للتنفيذ .

(٤) وفي حالة ارتكاب الجرم ضد الملكية يجب دائما ذكر المبلغ التقريبي للضرر الواقع او المتشبهت بايقاعه .

(٥) ينظم ما ينبغي ارساله من الاوراق بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم ويرسل اصلها او صورها التي صدقتها محكمة تلك الدولة او

اية سلطة ذات اختصاص من سلطاتها . وترفق بهذه الاوراق ترجمة الى لغة الدولة المطلوب منها التسليم مصدقة طبق الاصل من قبل الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم او من قبل مترجم محلف للدولة المطلوب منها التسليم .

(٦) ومن المقرر ان تقوم السلطات المختصة للدولة المطلوب منها التسليم مع احتفاظها بحق اتخاذ فرار بشأن طلب التسليم بتوقيف المجرم او اتخاذ اي تدبير مناسب آخر لمنع احتمال هربه حال استلامها الاوراق الميينة اعلاه ما لم تجد لاول وهلة ان طلب التسليم لا يمكن قبوله .

(٧) تطلب ايضا من الحكومة طالبة في حالة الشك في معرفة ما اذا كانت الجريمة الموجبة لطلب التسليم واقعة ضمن الجرائم الميينة في هذه المعاهدة انها موجبة للتسليم . ولا يمنح طلب التسليم ما لم تكن الايضاحات المعطاة مزيلة للشك . ويطلق سراح الشخص الموقوف وتلغى التدابير المتخذة ضده اذا لم تعط الايضاحات الى الدولة المطلوب منها التسليم خلال شهرين من تاريخ تبليغ الاستيضاح الى الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم .

المادة الثامنة

ياؤم الطرف السامي العاقد المطلوب منه التسليم بتوقيف المتهم وابعاء التحقيق في القضية اذا اقتنع بان الجريمة توجب التسليم وفقا لاحكام هذه المعاهدة . وياؤم بالتسليم اذا اقتنع بنتيجة التحقيق بان الاوراق تامة او كافية وبان الشخص المطلوب تسليمه هو الذي ذكر انه المظنون او المتهم او المحكوم عليه وفي حالة الحكم اذا اقتنع بان الجرم المسبب للحكم هو من الجرائم الموجبة للتسليم عند صدوره .

المادة التاسعة

اذا وجد ان فرار المجرم محتمل الى حين ارسال الاوراق الواجب ترفيقها بطلب التسليم والميينة في هذه المعاهدة الى الطرف المطلوب منه التسليم فيقوم هذا الطرف بدون انتظار وصول الاوراق المطلوبة بتوقيف المجرم موقتا او باتخاذ اي تدبير آخر لمنع هربه وذلك بناء على اشعار

الدولة طالبة التسليم المرسل بالبرق او بالبريد الى وزارة خارجية الدولة المطلوب منها او بناء على تشبث الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم .
وفي هذه الحالة يجب الاشعر بنوع وماهية الجريمة ودرجة شدة العقوبة مع بيان ان امر التوفيق غير الموقت قد صدر على المجرم من سلطة مختصة .

وإذا لم يصل طلب التسليم والاوراق المتعلقة به فيما يخص الشخص الموقوف موفنا او المتخذ بحقه اي تدبير آخر الى الدولة المطلوب منها خلال شهر واحد من تاريخ التوفيق الموقت او اتخاذ التدابير الأخرى يطلق سراح الشخص المطلوب او تلغى التدابير المتخذة بحقه .

المادة العاشرة

مع الاحتفاظ بحقوق الاشخاص الثالثة وتبعا لتقدير السلطة المختصة تسلم الأشياء التي حازها الشخص المطلوب نتيجة ارتكاب الجريمة او التي وجدت عليه فصول ودورات والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة وكذلك كل شيء آخر يساعد على التجريم في نفس الوقت مع الشخص المطلوب الى الحكومة الطالبة وتسلم هذه الأشياء الى الحكومة المذكورة حتى اذا لم يقع التسليم بعد الموافقة عليه بسبب موت المجرم او هربه .

ويشمل هذا التسليم أيضا جميع ما كان من هذا النوع من الأشياء المخفية او المودعة من قبل الشخص المطلوب في البلاد المانحة طلب التسليم والتي تكتشف بعدئذ .

المادة الحادية عشرة

إذا كان الشخص المطلوب مقبلا او محكوما عليه في بلاد الدولة المطلوب منها التسليم عن جريمة تختلف عن تلك التي طلب التسليم من اجلها فيجوز تأجيل تسليمه الى ان تنتهي التعقيبات او يتم تنفيذ العقوبة على الشخص المطلوب او يكون قد نال العفو منها .

وكذلك اذا كان الشخص قد عقب من قبل مقامات الدولة المطلوب منها لسبب لا يعتبر جريمة بموجب القوانين العقابية فادى الى احضاره

جبرا او توقيفه فيجوز تأخير التسليم الى ان تتم التعقيبات او ينتهي التوقيف .
 ومع ذلك اذا كان هذا التأخير يسبب بمقتضى قوانين الدولة الطالبة
 مرور الزمن او صعوبات اخرى مهمة فيما يتعلق بتعقيب المجرم فيسلم موقتا
 مالم يكن هناك اعتبارات خاصة مانعة بشرط التعهد بارجاع الشخص
 المطلوب بعد انتهاء التعقيبات في بلاد الطالبة التسليم .

وفي حالة عدم تمكن الشخص المطلوب من القيام بواجبه التعهدية
 للافراد بناء على طلب التسليم يسلم ايضا على ان يكون لهؤلاء الافراد حق
 الاحتفاظ باحقوق حقوقهم لدى المقامات المختصة .

المادة الثانية عشرة

اذا منح طلب التسليم يوضع الشخص المطلوب تحت تصرف الدولة
 الطالبة التسليم في نقطة الحدود او في ميناء اركاب الدولة المطلوب منها .
 ويمكن اطلاق سراح الشخص المذكور بعد مرور شهر واحد من
 تاريخ تبليغ قرار التسليم اذا لم تسلمه الدولة الطالبة .

المادة الثالثة عشرة

لايجوز محاكمة الشخص المسلم الا عن الجريمة او الجرائم المسبية
 لنسليمه ومع ذلك يمكن توقيف ومحاكمة الشخص المسلم عن جريمة غير
 التي سببت تسليمه في حالة اخذ موافقة الدولة المطلوب منها التسليم او في
 حالة حصول الشخص على فرصة للعودة الى بلاد الدولة التي سلمته فلم
 يستفد منها .

وكذلك لا يجوز تسليم الشخص الى دولة ثالثة الا بالشروط
 المذكورة اعلاه ومع ذلك اذا وافق الشخص المسلم على اجراء محاكمته
 فلا تبقى حاجة الى موافقة الدولة المسلمة بل تشعر بذلك فقط .

لا تطبق احكام هذه المادة على الجرائم المرتكبة بعد التسليم في
 بلاد الدولة طالبة التسليم .

المادة الرابعة عشرة

إذا كان الشخص المطلوب تسليمه من قبل أحد العاقدين مطلوباً أيضاً من قبل دولة أو دول متعددة عن جرائم أخرى يسلم إلى الدولة المرتكب في أراضيها الجرم الأشد . وفي حالة تساوي شدة الجرائم يسلم إلى الدولة التي هو من رعاياها .

وإذا لم يكن الشخص المطلوب من رعايا أية دولة من الدول الطالبة التسليم وكانت الجرائم متساوية في الشدة يسلم إلى الدولة التي وصل طلبها أولاً . تعين شدة الجرم وفقاً لقوانين الدولة المطلوب منها .

المادة الخامسة عشرة

إذا جرى تسليم المجرم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة نالته يبيح الطرف الآخر مرور الشخص المذكور والأشياء الوارد ذكرها في المادة العاشرة بالترانسيت من أراضيه ما لم تكن الجريمة المسببة للإعادة من الجرائم الواردة في المادة الرابعة وما لم يكن الشخص المذكور من رعاياه .

يجب إجراء طلب الترانسيت بالطريق الدبلوماسي مع إبراز أصل الأوراق المذكورة في المادة السابقة أو صورة مصدقة منها حسب الأصول .

المادة السادسة عشرة

يتنازل الطرفان المتعاقدان بصورة متقابلة عن جميع المطالبات المتعلقة باسترجاع المبالغ المصروفة في بلاد كل منهما بسبب توفيق وأعادة ونقل المجرم وتسليمه الموقت الوارد ذكره في المادة الحادية عشرة . إذا وقع التسليم أو التسليم الموقت من قبل دولة نالته إلى أحد الطرفين المتعاقدين وجرى المرور من أراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريقة الترانسيت فيكون مصروف التسليم والتسليم الموقت على الدولة الطالبة .

المادة السابعة عشرة

إن الأحكام العامة التي لها علاقة بصورة من الصور بموضوع هذه

المعاهدة وعلى الاخص احكام المادة التاسعة من معاهدة حسن الجوار التي عقدتها العراق و تركية وانكلترة في آنقرة بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ تبقى نافذة العمل .

المادة الثامنة عشرة

تبرم هذه المعاهدة من قبل الطرفين الساميين العاقدين ويتم تبادل وناثق الابرام في بغداد باسرع ما يمكن وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوما من تبادل وناثق الابرام وتبقى معمولا بها مدة سنة واحدة ولا يبطل حكمها الا بعد ستة اشهر من تاريخ اشعار احد الطرفين الساميين المتعاقدين للطرف الآخر رغبته في ابطال احكامها . وفي حالة اي اختلاف في نصوص هذه المعاهدة المحررة باللغات العربية والتركية والفرنسية يعول على النص الفرنسي .

وتأييد ذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة

وختماها .

كُتبت في آنقرة في اليوم التاسع من كانون الثاني سنة الف وتسعمائة واثنين وثلاثين .

نوري السعيد

م . شرف

Les frais de transit, sur le territoire de l'une des Parties Contractantes, d'un individu extradé ou remis temporairement à l'autre Partie par une tierce Puissance, seront à la charge de l'Etat requérant.

ARTICLE 17.

Les dispositions en général, et plus particulièrement celles de l'article 9 du Traité de Bon Voisinage signé entre l'Irak, la Grande-Bretagne et la Turquie à Ankara le 5 Juin 1926, et qui ont des rapports plus ou moins étroits avec l'objet du présent Traité, continueront d'être en vigueur.

ARTICLE 18.

Le présent Traité sera ratifié par les deux Hautes Parties Contractantes et les ratifications seront échangées à Bagdad dans le plus bref délai possible.

Le Traité entrera en vigueur 15 jours après l'échange des ratifications, il sera exécutoire pendant un an, et ne cessera de produire effet que six mois après la date à laquelle l'une des Hautes Parties Contractantes exprimera à l'autre son désir de le dénoncer.

En cas de divergence entre les textes de ce Traité, rédigé en arabe, en turc et en français, c'est le texte français qui fera foi.

EN FOI DE QUOI, les Plénipotentiaires respectifs ont signé le présent Traité et y ont apposé leurs sceaux.

Fait à Ankara le 9 Janvier 1932.

NURI ESSAID.

M. SEREF.

L'extradition, à un Etat tiers, d'un individu livré ne pourra également avoir lieu que dans les conditions ci-haut indiquées. Toutefois si l'individu livré consent à être jugé, le consentement de l'Etat qui l'a livré n'est plus nécessaire; il lui en est seulement donné avis.

Les dispositions du présent article ne s'appliquent pas aux infractions commises, après la livraison, sur le territoire de l'Etat qui a demandé l'extradition.

ARTICLE 14.

Si l'individu dont l'extradition est demandée par une des Parties Contractantes, est réclamé également par un ou plusieurs autres Etats, en raison d'autres infractions, il sera livré à l'Etat sur le territoire duquel a été commise l'infraction la plus grave, et dans le cas où les infractions seraient de gravité égale, à l'Etat dont il est ressortissant.

Lorsque l'individu réclamé ne ressortit à des Etats requérants, et que les infractions sont de gravité égale, il sera livré à l'Etat dont la demande est arrivée la première. La gravité de l'infraction sera déterminée d'après les lois de l'Etat requis.

ARTICLE 15.

Si l'extradition d'un délinquant a lieu entre l'une des Parties Contractantes et une tierce Puissance, et à condition que l'infraction motivant l'extradition ne soit pas comprise parmi les faits prévus dans l'article 4, l'autre Partie autorisera le passage en transit à travers son territoire de cet individu et des objets prévus à l'article 10, à moins que l'individu dont il s'agit ne soit un de ses nationaux.

La demande de transit devra être faite par voie diplomatique, avec production en original ou en copie dûment certifiée conforme des actes mentionnés dans l'article 7.

ARTICLE 16.

Les Parties Contractantes renoncent réciproquement à toute réclamation ayant pour objet le remboursement des frais occasionnés sur leur territoire respectif, par l'arrestation, l'entretien et le transport du délinquant, et par la remise temporaire mentionnée à l'article 11,

extradition pourra être différé jusqu'à ce que les poursuites aient pris fin ou que l'individu réclamé ait subi sa peine ou enfin qu'il en ait obtenu la remise.

De même, dans le cas de procédure en cours devant les Autorités de la Partie requise pour un motif autre que l'infraction aux lois pénales et entraînant la comparution forcée ou la détention de l'individu réclamé, l'extradition pourra être différée jusqu'à ce que les poursuites ou la détention aient pris fin.

Néanmoins, si d'après les lois du pays qui demande l'extradition, cet ajournement est susceptible d'entraîner la prescription ou d'autres difficultés importantes en ce qui concerne la poursuite de l'inculpé, sa remise temporaire sera accordée, à moins de considérations spéciales qui s'y opposent, sous l'engagement de renvoyer l'extradé aussitôt que les poursuites dans le pays requérant auront pris fin.

Dans le cas où l'individu réclamé serait impuissant, par suite de l'extradition, à remplir les obligations contractées par lui envers des particuliers, son extradition aura quand même lieu, sauf à ces derniers à faire valoir leurs droits par-devant l'Autorité compétente.

ARTICLE 12.

Si l'extradition est accordée, l'individu réclamé sera mis à la disposition de l'Etat requérant à la station-frontière ou au port d'embarquement de l'Etat requis.

Ledit individu pourra être mis en liberté si, dans le délai d'un mois à partir de la notification de la décision d'extradition, l'Etat requérant n'en a pas pris livraison.

ARTICLE 13.

La personne livrée ne peut être jugée que pour le délit ou les délits qui ont motivé sa livraison.

L'extradé peut cependant être arrêté et jugé pour un délit autre que celui ou ceux qui ont motivé sa livraison, dans le cas où le consentement de l'Etat requis y est acquis, ou encore dans celui où cet individu, ayant eu la possibilité de rentrer dans le pays qui l'avait livré, n'a pas profité de cette possibilité.

l'extradition est demandée, sans attendre l'arrivée des pièces requises, et sur avis de l'Etat requérant à adresser par voie postale ou télégraphique au Ministère des Affaires Etrangères de l'Etat requis, ou sur la démarche à faire par le représentant diplomatique de l'Etat requérant, prévientra l'évasion en procédant à l'arrestation provisoire du délinquant ou à l'adoption de toute autre mesure.

Toutefois, dans ce cas, avis devra être donné concernant le genre et la nature du délit, le degré de gravité de la peine, et notification devra être faite qu'un mandat d'arrêt a été lancé contre le délinquant par l'Autorité compétente.

Si la demande d'extradition et les documents s'y rapportant concernant la personne ainsi arrêtée provisoirement, ou à l'endroit de laquelle toute autre mesure a été adoptée, n'ont pas été transmis à l'Etat requis dans le délai d'un mois à partir du jour de l'arrestation ou de l'adoption de toute autre mesure, la personne arrêtée sera libérée ou la mesure adoptée à son égard sera rapportée.

ARTICLE 10.

Les objets dans la possession desquels la personne réclamée est entrée par suite de l'infraction, ou ceux qui ont été saisis sur elle, les instruments ayant servi à commettre l'infraction, ainsi que toute autre pièce à conviction, seront, sous réserve des droits des tiers, et suivant l'appréciation de l'Autorité compétente, remis, en même temps que la personne réclamée, au Gouvernement réclament l'extradition, et cela même dans le cas où l'extradition déjà accordée n'a pu être effectuée par suite du décès ou de l'évasion du coupable.

Cette remise comprendra également tous les objets de même nature, cachés ou déposés par la personne réclamée dans le pays accordant l'extradition, et qui seraient découverts ultérieurement.

ARTICLE 11.

Si l'individu réclame est poursuivi ou condamné sur le territoire de l'Etat requis pour une infraction autre que celle qui a motivé la demande d'extradition, son

diplomatique de l'Etat requérant ou par un traducteur assermenté de l'Etat requis.

6. Il est entendu que, tout en se réservant la décision sur la demande d'extradition, les Autorités compétentes de l'Etat requis préviendront, aussitôt que celui-ci aura reçu les pièces désignées ci-dessus, par l'arrestation de l'accusé ou par toute autre mesure opportune, l'éventualité d'une évasion, à moins que l'extradition ne paraisse à priori inadmissible.

7. Dans le cas où il y aurait doute sur la question de savoir si l'infraction, objet de la demande d'extradition, est comprise parmi les infractions prévues dans le présent Traité comme comportant l'extradition, des explications seront demandées au Gouvernement requérant, et l'extradition ne sera pas accordée tant que les explications fournies ne seront pas de nature à écarter ce doute. L'individu arrêté pourra être élargi, ou les mesures prises à son égard pourront être rapportées, si les explications n'ont pas été données à l'Etat requis dans le délai de deux mois à partir du jour où la demande en a été transmise au représentant diplomatique de l'Etat requérant.

ARTICLE 8.

La Haute Partie Contractante à laquelle l'extradition est demandée, ordonnera l'arrestation du délinquant et fera procéder à l'examen nécessaire de l'affaire, si Elle se trouve convaincue que l'infraction comporte l'extradition aux termes du présent Traité. Elle ordonnera l'extradition si, à l'issue de l'examen, Elle acquiert la conviction que le dossier est complet ou suffisant, que la personne dont l'extradition est demandée est bien celle qui a été désignée comme prévenue, accusée ou condamnée, et en cas de condamnation, que l'infraction qui l'a motivée est de celles qui comportaient l'extradition au moment où le jugement a été rendu.

ARTICLE 9.

Dans le cas où, en attendant la présentation à la Partie requise de la demande d'extradition du délinquant et des pièces mentionnées dans le présent Traité comme devant accompagner cette demande, l'évasion du délinquant apparaît comme probable, l'Etat auquel

ARTICLE 7.

1. La demande d'extradition pour un prévenu ou un accusé doit être accompagnée des documents suivants :

- (a) Un mandat d'arrêt ou un acte d'arrestation émanant d'une Autorité Judiciaire compétente.
- (b) Un acte indiquant la nature du délit et le texte de la loi applicable à l'infraction dont il s'agit.
- (c) Une déclaration ou une carte d'identité aussi détaillée que possible, indiquant l'identité et le signalement du prévenu ou de l'accusé.
- (d) Les actes de déposition, s'il y en a, certifiés conformes par le juge qui a procédé à l'enquête.

2. Si la demande d'extradition concerne une personne qui a été l'objet d'un jugement par défaut faute de comparaître ou faute de défendre, la demande d'extradition sera accompagnée, en sus des pièces indiquées dans le paragraphe précédent, d'un résumé du jugement et du texte des articles de la loi sur lesquels ce jugement se base.

3. Si la demande d'extradition concerne une personne condamnée par jugement contradictoire, les pièces suivantes doivent être annexées à la demande :

- (a) Une expédition du jugement.
- (b) Une déclaration ou une carte d'identité indiquant d'une façon suffisamment détaillée l'identité de la personne condamnée.
- (c) Une copie du texte de la loi sur laquelle le jugement se base.
- (d) Un document émanant d'une Autorité compétente et déclarant le jugement exécutoire.

4. Lorsqu'il s'agit d'infractions contre la propriété, le montant approximatif du dommage réel ou tenté sera toujours indiqué.

5. Les pièces à produire seront dressées dans la forme prescrite par les lois de l'Etat requérant et expédiées en original ou en copie certifiée conforme par le tribunal ou par toute autre autorité compétente de cet Etat; elles seront accompagnées d'une traduction dans la langue de l'Etat requis, certifiée conforme par l'agent

éteinte d'après ses lois, celles de l'Etat requis ou celles de l'Etat sur le territoire duquel l'infraction a été commise;

- (f) si l'individu réclamé est poursuivi pour le même fait dans le pays requis, ainsi que s'il y a déjà été définitivement mis hors de cause, condamné, déclaré irresponsable ou acquittée également pour le même fait;
- (g) si les Autorités de l'Etat requis sont, d'après les lois de celui-ci, compétentes pour juger l'infraction;
- (h) si, le fait étant commis sur le territoire d'un Etat tiers, les lois de la Partie requise n'admettent pas la poursuite pour un tel fait commis à l'étranger.

Cependant, ne seront pas considérés comme une infraction politique ni comme fait connexe à une semblable infraction:

1. Tout délit commis contre la personne du chef d'Etat et contre celles des membres de sa famille;
2. L'assassinat commis sur la personne du chef de Gouvernement ou tentative d'assassinat ou complicité à ce fait;
3. Les actes de brigandage, de torture et de vol accompagné de torture, quel que soit le but pour lequel ces actes ont été commis.

ARTICLE 5.

La demande d'extradition devra toujours être faite par la voie diplomatique.

ARTICLE 6.

Dans les cas qui ne comportent pas l'extradition du délinquant et qui sont prévus et énumérés dans l'article 4, l'appréciation de la nature des actes est exclusivement réservée à l'Etat auquel l'extradition est demandée.

Les Parties Contractantes sont d'accord pour reconnaître que, quelle que soit la procédure à suivre pour l'examen de la demande d'extradition, le refus d'extradition, pour une infraction politique ne pourra être prononcé que par le tribunal compétent désigné par l'Etat requis.

L'extradition n'aura lieu qu'en cas de poursuite ou de condamnation pour une infraction commise hors du territoire de l'Etat auquel l'extradition est demandée.

ARTICLE 2.

En cas de demande concernant une personne qui est l'objet de poursuites, ou contre laquelle un jugement a été prononcé, l'extradition ne sera accordé que si l'acte dont cette personne est incriminée est puni, d'après la législation des deux pays, d'une peine d'au moins un an d'emprisonnement ou d'une peine plus grave.

Lorsque l'extradition est demandée en vue de l'exécution d'un jugement devenu définitif, elle ne sera accordée que si le délinquant a été condamné définitivement à une peine supérieure à six mois d'emprisonnement, pour un fait punissable, d'après la législation des deux pays, d'une peine d'au moins un an d'emprisonnement, ou d'une peine plus grave.

ARTICLE 3.

L'extradition sera accordée également en cas de tentative ou de participation, sous n'importe quelle forme, et de n'importe quelle nature, au cas où la tentative ou la participation seraient, conformément aux dispositions de l'article 2, passibles de peines dans les législations de l'Etat requérant et de l'Etat requis.

ARTICLE 4.

L'extradition ne sera pas accordée dans les cas suivants :

- (a) pour les infractions politiques et les faits connexes ;
- (b) pour les infractions militaires et les faits connexes ;
- (c) pour les infractions de presse ;
- (d) pour les infractions qui ne peuvent être poursuivies que sur la plainte de la personne lésée et dont la poursuite doit être arrêtée par le désistement de celle-ci ;
- (e) si l'individu réclamé est poursuivi par l'Etat requérant pour une infraction prescrite ou

TRAITE D'EXTRADITION
ENTRE
LE ROYAUME D'IRAK ET LA REPUBLIQUE
TURQUE,

SA MAJESTE LE ROI D'IRAK

d'une part

et

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE TURQUE

d'autre part,

désirant conclure un Traité à l'effet de régler l'extradition des délinquants, ont nommé pour leurs Plénipotentiaires respectifs:

SA MAJESTE LE ROI D'IRAK:

Son Excellence le Général Nuri Essaid Pacha,
Président du Conseil des Ministres d'Irak, IIe
Classe de l'Ordre de Rafidein,

et

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE TURQUE:

Son Excellence Mustafa Seref Beyfendi, Ministre de
l'Economie Nationale, Député de Burdur,

Lesquels, après s'être communiqué leurs pleins-pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, sont convenus des dispositions suivantes:

ARTICLE 1.

Les Hautes Parties Contractantes s'engagent, conformément aux dispositions du présent Traité, à se livrer réciproquement les individus poursuivis ou condamnés par les Autorités Judiciaires de l'une d'Elles, et qui se trouvent sur le territoire de l'Autre.

Il reste bien entendu que les nationaux des Hautes Parties Contractantes sont exceptés de l'extradition, et l'extradition des ressortissants étrangers est sujette à la discrétion de l'Etat auquel elle est demandée.

TRAITE D'EXTRADITION

ENTRE

L'IRAK ET LA TURQUIE

SIGNÉ À ANKARA LE 9 JANVIER 1932.

Publié par le Ministère des Affaires Etrangères.
(M.A.E. 14|32).

GOVERNMENT PRESS, BAGDAD
1932.

341.2567:165muA:c.1

العراق. معاهدات، الخ

معاهدة تسليم المجرمين بين العراق وت

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01019651

341.2567:165muA

العراق. معاهدات، الخ.

معاهدة - ا 11

341.2567

I65muA

34.2567
I65mu A